عجلون عبر رحلة العصور ..
سردية المكان والإنسان

أيّار 2024

عجلون عبر رحلة العصور ..
سردية المكان والإنسان

التسمية والموقع:

تتعدد آراء الباحثين حول أصل تسمية عجلون ، ومنها أنه مشتق من الكلمة الآرامية (آجال) وتعني المكان المنحدر المستدير، وفي جذر اللغة العربية (عجل) تعني " المكان المنحدر المستدير".

ورد ذكر عجلون (بفتح العين وسكون الجيم) في الكتاب المقدس في إشارة لاسم ضيعة من ضياع أرض كنعان، كما تمت الإشارة في الكتاب المقدس إلى "دبير ملك عجلون" ، وورد ذكر عجلون (بكسر العين وسكون الجيم) وهو أحد ملوك مؤآب احتل مناطق إلى الغرب من نهر الأردن في القرن التاسع ق. م .

أما في الحقبة البيزنطية (324 – 636 م) فقد ورد اسم عجلون للإشارة إلى أحد القساوسة الذين أقاموا في الدير المقام على قمة جبل عوف، واسمه " عجلون "، وهو ذات المكان الذي بنيت فيه قلعة عجلون حسب ما أشار المؤرخ ابن شداد (ت سنة 684 هـ / 1285 م)، وتأكيدا لأقواله فقد كشفت أعمال تأهيل إحدى قاعات القلعة عام 1999م عن أرضية فسيفسائية تضم كتابة يونانية مؤلفة من كلمتين (أريانو دياكونو) وتعني الشماس الذي كان يقوم على خدمة الكنيسة واسمه أريانو، وظهر في صحن وهيكل الكنيسة المكتشفة صورة طائر لم يبق منه غير رجليه، وتزين أرضية الكنيسة زخارف تمثل خمسة دوائر على شكل أرغفة خبز وتلتف حولها سمكتان، إشارة إلى معجزة السيد المسيح في قانا(*) والتي وردت في الأناجيل، وهي الرواية المتداولة والتي ترجح النسبة للراهب عجلون .

عرفت عجلون قديمًا باسم (جلعاد) وقد وصلت أول إشارة لهذه التسمية في القرن التاسع قبل الميلاد، وتضم جبال عجلون الشمالية حتى حدود مملكة دمشق الآرامية عند نهر اليرموك، كما وردت أسماء أخرى للمنطقة قبل الإسلام ، في العهدين اليوناني والروماني ومنها :

(*)'قانا' أو قانا الجليل قرية لبنانية تقع 95 كيلومترا جنوب بيروت في قضاء صور من محافظة الجنوب.

1- بتانيا أو البثنية .

2- سواد الأردن .

3 – البرية .

ذكرت المصادر الإسلامية ابتداء من القرن 3 هـ/ 9 م منطقة البثنية، ووردت في كتب الفتوح، وهي كورة من كور دمشق بمحاذاة حوران وأرض البلقاء ، أما بيريا أو البرية فتمثل في العهد الروماني مقاطعة في الشرق من نهر الأردن وتضم جرش وعجلون والسلط.

وذكرتها المصادر العربية باسم (برية الأردن) وفيها ديارات سكنها النصارى الأوائل الهاربين من اضطهاد الأباطرة الرومان، وذكرت المصادر الإسلامية المبكرة "سواد الأردن" في أخبار الفتح الإسلامي للمنطقة ، وحددتها بالمناطق الواقعة ما بين بحيرة طبريا في الغرب، ونهر اليرموك في الشمال، ونهر الزرقاء في الجنوب أو المنطقة الواقعة جنوب كورة الجولان، وقد وسع المؤرخ البلاذري (ت سنة 279 هـ / 892 م) حدود سواد الأردن ليشمل الجولان في العصر الأموي، ويشار إلى أن العرب تسمي المناطق التي يغلب عليها اللون الأخضر لكثافة الأشجار فيها بـ"السواد".

موقع وجغرافية المحافظة :

لموقع محافظة عجلون أهمية خاصة، لأنها تتصل بمحافظة إربد شمالاً، والبلقاء جنوباً، وجرش شرقاً وغربًا، وتشرف على الأغوار الوسطى، وتبعد عجلون عن العاصمة عمان 76 كيلومترًا شمالًا .

تتكون عجلون إداريًا من لواء قصبة عجلون، لواء كفرنجة، قضاء صخرة، وقضاء عرجان، وتبلغ مساحة المحافظة 420 كيلومترًا مربعًا، وتتوزع أراضيها على النحو الآتي :

1 – أراضي صالحة للزراعة 60% .

2- غابات ومراعي 34 % .

3 – أراضي سكنية معمورة 6 % ؟

يغلب على تضاريس المحافظة المرتفعات الجبلية التي تتراوح بارتفاعها بين 1247 – 1023 متراً فوق سطح البحر، ومن أشهر جبالها "أم الدرج" ويرتفع 1247 متراً ، ورأس منيف وارتفاعه 1198 متراً ، وجبل قلعة عجلون المعروف تاريخيًا بجبل عوف 1023 متراً، في حين يرتفع جبل القاعدة 1127 مترًا فوق سطح البحر.

وتنحدر هذه السلسلة من المرتفعات الغربية باتجاه غور الأردن، لتصل في بعض مناطقها إلى 80 متراً تحت مستوى سطح البحر في موقع (مغر الحمام) بين وادي راجب ووادي كفرنجة، وهذه الجبال مكسوة بغابات من الأشجار الحرجية ومنها البلوط والصنوبر والبطم الأطلسي والفلسطيني والخروب، كما تكثر فيها الأشجار المثمرة ويغلب عليها الزيتون البري والفستق الحلبي، ويبلغ معدل سقوط الأمطار في المناطق المرتفعة 600 ملم في الموسم المطري، وبالمقابل يبلغ المعدل المطري في المناطق الشفا غورية 400 ملم فقط .

أما الأودية التي تخترق هذه الجبال فثلاث تمتد من الشرق إلى الغرب، وتنحدر بشكل حاد إلى نهر الأردن، وأولها وادي الريان (اليابس) إلى الشمال من عجلون، وهو الحد الطبيعي بين محافظتي عجلون وإربد، ويبلغ طوله 27 كيلومترًا ، ويمتد وادي كفرنجة (وادي الطواحين) في منحدرات عجلون الوسطى ويبلغ طوله 30 كيلومترًا، أما الوادي الثالث فهو وادي راجب الذي يمتد في منحدرات عجلون الجنوبية وهو الحد الطبيعي الفاصل بين محافظتي عجلون والبلقاء، وهو من أطول الأودية في محافظة عجلون .

يسود في محافظة عجلون مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي، ويمتاز بصيف لطيف معتدل، وشتاء بارد وماطر، وهو المناخ المناسب للزراعة ، خاصة إذا عرفنا أن المنطقة تمتاز بتربة متنوعة منها التربة الحمراء والتربة الوردية والتربة البنية، ويشير وجود التربة الحمراء إلى توفر عنصر الحديد حيث أكدت الدراسات في القرن الماضي بأن مغارة وردة الواقعة عند منحدرات عجلون الجنوبية على مسافة 15 كيلومترًا جنوب عجلون كانت مصدرًا لإنتاج الحديد عبر العصور .

المصادر المائية

تعتمد محافظة عجلون في مصادرها المائية على الينابيع والعيون، ويمكن إحصاء نحو ستين ينبوعًاً موزعة على مناطق مختلفة ، يمتاز البعض منها بطاقة إنتاجية جيدة، منها: عين التنور في عرجان، وعين ازقيق في حلاوة، وعين راسون، وعين القنطرة في عجلون، وعين سد كفرنجة التي تم اكتشافها حديثاً ويعتمد عليها أهالي مدينة كفرنجة مصدراً أساسيًاً لمياه الشرب، ومنها أيضًا عين البركة، والزغدية، والبستان، والعقدة، ومن الينابيع المعروفة نبع أبو الجود والفوار وعين التيس في عين جنا وعين أم الجلود وعين سرابيس وعين الحنيش والصالوص في عنجرة، وعيون الميه ، والرويحة، وهدلا ، والبيدا، والهشة، والحنة، والكرسي في راجب، وتشكل هذه الينابيع المصدر الرئيس لمياه الشرب لمدن المحافظة، ويعتمدها البعض لري المزروعات.

يبلغ سكان محافظة عجلون اليوم حوالي 208 آلاف نسمة يتوزعون على المدن والقرى والمزارع والتجمعات السكنية .

السردية التاريخية لمحافظة عجلون :

تمدنا الدراسات الأثرية الميدانية ، والنصوص التاريخية الأصلية بالمصادر الرئيسة لهذه السردية، وتدعمها تقارير الرحالة الذين زاروا المنطقة عبر العصور، وقد توصلت الدراسات الأثرية إلى أن المنطقة كانت مسكونة قبل حوالي أربعين الف عام .

واعتمادًا على الأدوات الصوانية في التشكيلات الجيولوجية وجد أن أقدم أثر للإنسان فوق أراضي الأردن كان في حوض نهر الزرقاء (دوقرة والسخنة) ، وأما في محافظة عجلون فإن أقدمها وجد في منطقة تقع على الحافة

الشمالية لأحد الأودية الصغيرة الواقعة بين وادي كفرنجة في الشمال، ووادي راجب في الجنوب، والمعروف باسم "مغر الحمام"، والذي يتكون من خمسة كهوف (مغاور) يصل عمق أكبرها مساحة 12 مترًا، وأقصى ارتفاع لها عشرة أمتار، وعرض مدخلها سبعة أمتار، واستخدامها للاستيطان من المجموعات البشرية قبل أربعين الف سنة .

وقد قامت بعثة أثرية من "جامعة ايموري Emory University" بأمريكا بإجراء تحريات أثرية في المغاور، خرجت نتيجتها بأن هذه الكهوف آوت إليها قبل نحو ح أربعين ألف إلى عشرين ألف سنة جماعات متنقلة تعتمد على الصيد والجمع، وعثروا بين البقايا الأثرية على أدوات صوانية، وعظام حيوانات برية ومنها عظام الغزلان البرية التي كانت تعيش في المنطقة، وعظام بعض حيوانات الماشية والطيور والأسماك.

أما خلال مرحلة انتقال الجماعات البشرية من الصيد والجمع والتجوال إلى الاستقرار وإنتاج الطعام في المنطقة فتعود إلى أكثر من عشرة آلاف سنة، حيث بدأت هذه الجماعات في الزراعة وتدجين الحيوانات، وقد عثر في محافظة عجلون على بوادر أولى لهذه المرحلة، ويظهر أن مجموعة بشرية استقرت داخل كهف كبير مطل على وادي الريان (اليابس) اسمه "عراق الدب" ، وهو كهف يصعب الوصول إلى بابه إلا بتثبيت أزاميل في الصخر.

وقد عثر المنقبون داخل الكهف على أكواخ مبنية أساساتها من الحجارة الغفل(*)، بنيت على شكل شبه دائري، وأما أرضياتها الطينية فمغطاة بطبقة من اللياسة الجصية، وفيها حفر بيضاوية الشكل لتثبيت دعامات لرفع سقف الكوخ، كما عثر على قبرين مع مجموعة من الأدوات الصوانية تمتاز بصغر حجمها وتنسب للثقافة الناطوفية (حوالي 12 الف إلى 15 الف و 500 سنة من الحاضر، كما عثر على عدد من رؤوس السهام الصوانية المؤرخة للعصر الحجري الحديث ما قبل الفخار (حوالي 8 آلاف و500 - 7 آلاف و500 ق . م .)، ووجد أن الأشخاص الذين تم دفنهم داخل هذه الكهوف كانوا مدفونين بوضع القرفصاء داخل القبر، وقد حلل المنقبون مجموعة العينات بواسطة الكربون المشع.

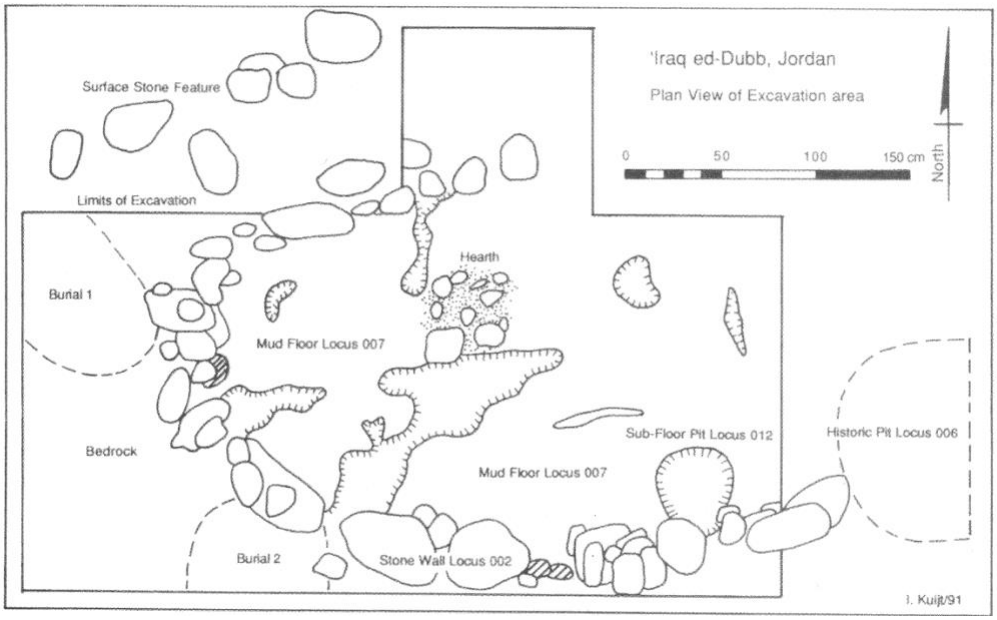

بقايا كوخ في عراق الدب

(*) غير المشذبة

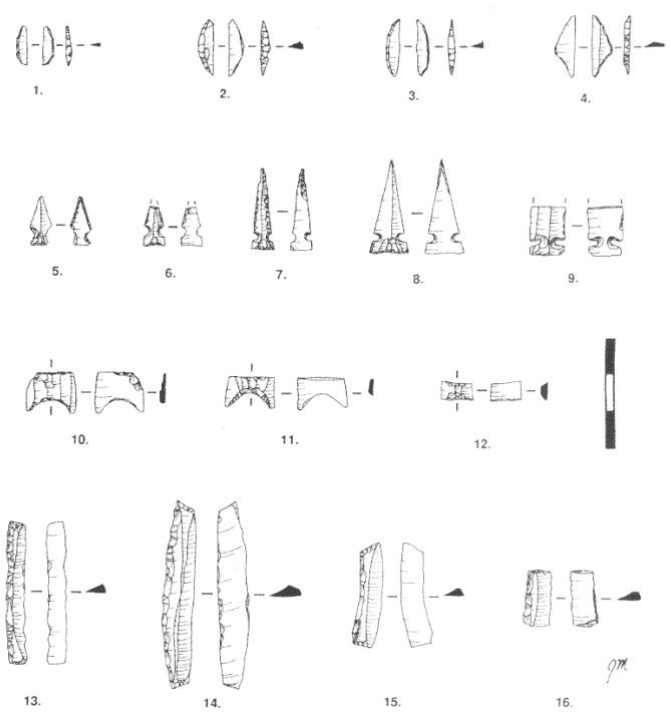

مجموعة من الأدوات الصوانية التي وجدت داخل الكهف

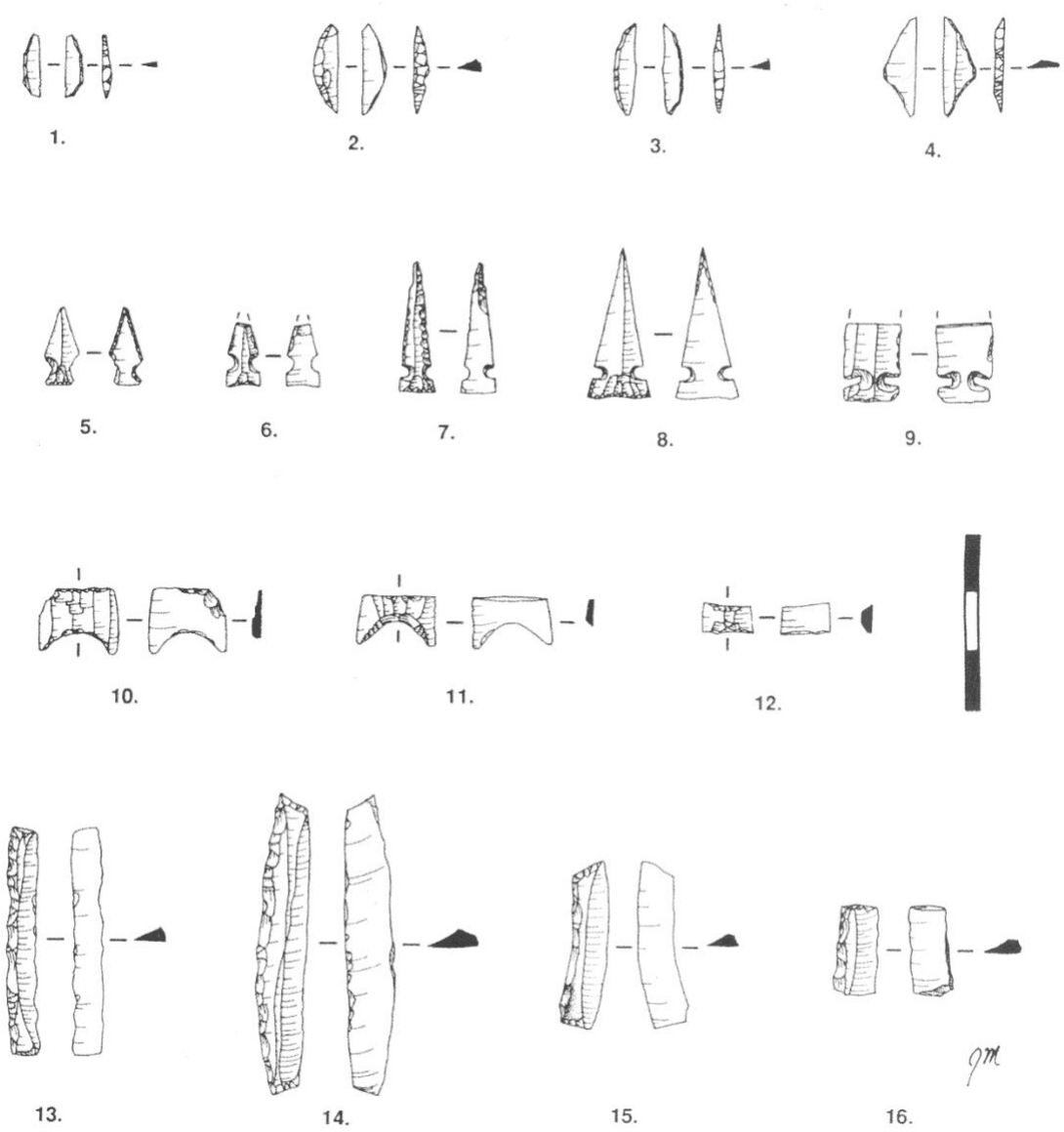

وبالإضافة لموقع "عراق الدب" تم العثور في موقع "تل الراهب" الواقع غرب بلدة عرجان، على عدد من الأدوات الصوانية خاصة رؤوس السهام، وكسر من أدوات بركانية شفافة مصنوعة من خامات السبج(*) التي تتوافر خاماته حاليًا في تركيا ، ويفهم من العثور على مثل هذه المواقع في محافظة عجلون أنها شهدت بوادر الاستقرار والزراعة في الألف التاسع قبل الميلاد ، كحال العديد من مناطق بلاد الشام .

(*) حجر بركاني يأتي من الحمم السوداء

الفلاحون الأوائل وزراعة الزيتون : (الألف الخامس ومنتصف القرن الرابع قبل الميلاد)

لم تكشف المسوحات والحفريات الأثرية في محافظة عجلون عن قرى وبلدات مبكرة، مثل: عين غزال أو تل أبو الصوان، وبالمقابل وجد في مناطق وادي كفرنجة ووادي الريان مواقع صغيرة وحقول أنصاب حجرية (الدولمنز) في "وعرات الزقاق" غرب عين ماء الزغدية جنوب عراق الإفقمي في كفرنجة، وأيضًا بين بلدتي كفر أبيل وحلاوة، في حين عثرت بعثة استرالية في منطقة وادي الريان على كسر فخارية جمعتها من موقعي "الخراج" و "جلمة الشريعة " بينت أن زراعة الزيتون واستخراج الزيت تمت ابتداء من نهاية الألف الخامس واستمرت بعدها، وهو أقدم ما وجد من شواهد على زراعة الزيتون .

المدن الأولى (3500 – 1200 ق. م .) :

لم يتم العثور على مدن كبيرة في محافظة عجلون تعود للألف الثالث قبل الميلاد، كما هو الحال في مناطق أخرى من الأردن، بل وجدت بقايا لقرى للفلاحين وبقايا لقبورهم، فقد وجد في موقع "خربة أم زيتونة " في كفرنجة في منطقة الحوطة مجموعة من القبور البئرية المؤرخة في المرحلة الرابعة من العصر البرونزي المبكر (حوالي 2400 – 2000 ق . م .)، والعصر البرونزي المتوسط (حوالي 2000 – 1550 ق . م .) وعثر على مرفقات جنائزية من الخناجر والسيوف والحراب المصنوعة من البرونز وأواني فخارية مكونة من أباريق وقناديل للإضاءة.

ورغم إجراء مسوحات أثرية في أودية راجب وكفرنجة والريان، إلا أنه لم تجر حفريات أثرية ، ونشير فقط هنا إلى ما وجد حول موقع (الهيدموس) شرقي قرية اشتفينا، من مباني وجرار التخزين وأواني فخارية تم تأريخها طبقا للتزمين الفيزيائي بالنظائر المشعة لحوالي 2750 سنة من الحاضر، ويبدو أن أهم موقع في المحافظة يعود لهذه الفترة، وهو "موقع مغارة وردة"، والتي استخرجت منها خامات الحديد .

محافظة عجلون خلال الحكم اليوناني (332 – 63 ق . م) :

سيطرت جيوش الاسكندر المكدوني على المشرق عام 333/ 332 ق . م . بعد الانتصار على الجيوش الفارسية، ومع أنهم اسسوا عددًا من المدن اليونانية في الأردن، لكن لم يتم العثور خلال المسح الأثري على مواقع هلينستية في محافظة عجلون، عدا ما وجد في وادي الريان وبعض المواقع في مسوحات وادي كفرنجة .

العصر الروماني (63 ق . م . – 342 م) :

بعد احتلال القائد الروماني بومبي لسوريا الكبرى عام 63 ق . م أصبحت عجلون جزءاً من المقاطعة الرومانية ، حيث تم انشاء رابطة المدن اليونانية العشر المعروفة باسم (الديكابوليس) ، لكن هذه الرابطة لم تشمل مناطق في محافظة عجلون على الرغم من قربها المباشر لمدينة جراسا (جرش) ، ومع ذلك، فقد كانت مناطق المحافظة حلقة وصل بين المناطق الرومانية في سوريا، ومن المعروف أن الرومان برعوا في مد الطرق المبلطة وبناء بنية تحتية للمياه، حيث تم ربط مدينة بيلا (طبقة فحل) مرورًا بمناطق باعون واشتفينا وعين جنا وجبل أم الدرج وسوف وصولاً إلى جراسا، وعثر في أماكن على هذا الطريق على حجارة أميال في منطقة اشتفينا منقوش عليها تاريخها "162 م" بالخط اللاتيني، كما ربطت طريق أخرى طبقة فحل وجرش مرورًا بكفرنجة وعنجرة، وعثر في عنجرة على حجري أميال، نقش على أحدهما ما يؤكد أنه يعود لزمن الأمبراطور تراجان

(98 – 117م) في حين يؤرخ الحجر الثاني لزمن الامبراطور ماركوس أغسطس (180 – 161 ق . م) وهما محفوظان في متحف عجلون .

عجلون فى العهد البيزنطى (324 – 636 م) :

يبدو أن انتشار المسيحية في محافظة عجلون تم بشكل واسع في العهد البيزنطي، خاصة بعدما أعلن قسطنطين الكبير من القسطنطينية دعمه للمسيحية، ويظهر هذا من خلال العثور على عدد كبير من الكنائس فوق المرتفعات وسفوح الأودية، في إشارة واضحة على اعتناق الأهالي للدين المسيحي، ويبدو أن قرب المحافظة من فلسطين ساهم في هذا الانتشار.

كما أن السيد المسيح عبر نهر الأردن إلى البرية ووصل إلى بيت إيدس، ويوجد على أرض المحافظة العديد من الكنائس التي تعود للعهد البيزنطي ومنها: " كنيسة مار الياس العلوية " التي شيدت سنة 622 م ، والكنيسة الصغرى أسفل التل، وقد أقيمتا تكريماً للقديس الياس المولود في بلدة "لستيب / الإستب"، التي تقع شمال الموقع الأثري وعلى مسافة كيلومتر واحد من مسقط رأسه.

وورد ذكر مسقط راس مار الياس في الكتاب المقدس (قرية تشبي)، ومن الجدير بالذكر أن التقويم الفاتيكاني اعتمد كنيسة مار الياس وكنيسة "سيدة الجبل" في عنجرة من مواقع الحج المسيحي، مما جعل هذه المواقع مزارًا عالميًا للحج المقدس، ويشار إلى أن كنيسة "المقاطع" التي تتزين أرضيتها بالفسيفساء باللغة اليونانية ويعود تاريخها إلى سنة 482 م، وورد فيها أسماء أعلام عرب ومنهم: "أيوب الكاهن"، كما عثر في المحافظة أيضًا على كنيسة الطنطور في وادي ازقيق في منطقة حلاوة، وفيها أيضًا ذكر للكاهن أيوب وقرية حلاوة القديم باليونانية .

كنيسة مار إلياس

كنائس راجب :

أثناء قيام القوات الخاصة في الجيش العربي بالتدريب في منطقة راجب، بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وكان وقتها أميراً وقائداً للقوات الخاصة، تم اكتشاف بعض المكعبات الفسيفسائية، فقام جلالته باستدعاء وزير السياحة آنذاك عقل بلتاجي، وتم توجيه دائرة الآثار العامة لإجراء مسوحات أثرية قادت للكشف عن كنيستين في "دير مسمار" بوادي راجب ، الأولى على الضفة الجنوبية للوادي، وتزين أرضيتها الفسيفسائية

كتابة بالخط السرياني، ولغته آرامية تعود إلى القرن السادس الميلادي، والثانية على الضفة الشمالية للوادي وتزين أرضيتها فسيفساء تضم كتابة الإهداء باللغة اليونانية .

نقش كنيسة راجب مكتوب بالخط السرياني

عرفت محافظة عجلون حضارات متعاقبة، برزت في ما دُوّن من نقوش لتوثيق البقايا التي ما تزال شاهدة على هذه الحضارات، حيث عثر على نقوش مدونة باللغات الآتية :

1- اللغة اللاتينية : وتبدو على حجارة الأميال على الطرق الرومانية القديمة، وهي لوحات إرشادية تحدد المسافات بين المدن والقرى .

2- اللغة اليونانية : تبدو في الأرضيات الفسيفسائية في الكتابات في الكنائس وأقدمها في كنيسة المقاطع وتعود إلى سنة 482 م وكنيسة راجب الشمالية، تعود للقرن السادس الميلادي وفي كنيسة الطنطور بمنطقة ازقيق في قرية حلاوة، تعود لعام 625 م و642 م .

3 – اللغة السريانية : ووجدت في كنيسة راجب الجنوبية .

4 – اللغة العربية: تعود للعصرين الأيوبي والمملوكي ومكتوبة على ألواح حجرية تضم كتابات تسجيلية على المباني الأثرية بالخط النسخي، ومنها على واجهات مسجد عجلون والقلعة وعلى المنشآت المائية كالبرك والسواقي وعلى المقامات كمقام البعاج، والمشاهد، منها: مشهد علي.

منطقة عجلون في العهد الإسلامي المبكر:

منذ بدايات الفتح الإسلامي كانت المنطقة جزءًا من نظام الأجناد، وقد جرت على أرضها الأحداث العسكرية الكبيرة التي حسمت مستقبل الدولة البيزنطية، وبدأت المعارك بقيادة شرحبيل بن حسنة، فتم فتح مدن الأردن صلحاً بغير قتال، وهي: بيسان وسوسية وأفيق وجرش وجبال عجلون وبيت راس وقدس والجولان، وجرت على أرض منطقة عجلون معركة فحل عام 13 هـ / 635 م بقيادة مشتركة من أبي عبيدة عامر بن الجراح وخالد بن الوليد وشرحبيل بن حسنة وهزم فيها جيش الروم، أما الهزيمة العسكرية الحاسمة على أرض المنطقة، فهي معركة اليرموك عام 15ه/ 636م، حيث خرجت جيوش الروم نهائيًا من بلاد الشام، وتم تعريب المنطقة .

ولأن العديد من المواقع العسكرية في عهد فتوحات بلاد الشام جرت على أرض منطقة عجلون، فقد استشهد على أراضيها العديد من الصحابة، ومنهم: أبو عبيدة عامر بن الجراح، وعامر بن أبي وقاص، وسميت منطقة وقاص باسمه، وعكرمة بن أبي جهل، ومعاذ بن جبل، ويزيد بن أبي سفيان .

لا توجد الكثير من الأخبار لمنطقة عجلون في صدر الإسلام، وربما يعود ذلك إلى اهتمام المؤرخ بالمراكز ومنها دمشق، حيث لم تكن عجلون مركزاً إدارياً، كما أن الأخبار انصبت على الفتوحات، وعلى بناء الأمصار خارج حدود بلاد الشام، لذلك لم يعثر على الكثير من الأخبار لمنطقة عجلون التي شارك أهلها في الفتوحات مثل غيرهم من أهالي بلاد الشام .

تم تقسيم بلاد الشام إدارياً إلى مناطق عسكرية عرفت بالأجناد في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وهي: جند دمشق ومركزه مدينة دمشق وتتبعه كور مآب والجبال والشراة، وجند فلسطين ومركزه اللد والرملة، وجند الأردن ومركزه طبريا ويضم كورة زغر واللجون، وجند حمص، وقد تبدلت الكور التابعة لجند الأردن حسب الأحوال الإدارية، وتبع جند الأردن ومن ضمنه عجلون إلى عمرو بن العاص أولا، ثم إلى معاوية بن أبي سفيان، ويذكر المؤرخ ابن عساكر (571 هـ / 1175م) في كتابه تاريخ دمشق أن معاوية أقام في بيت رأس، وأن ابنه يزيد ولد فيها سنة 27 هـ / 648 م ، وذلك في عهد الراشدين .

أما في **العهد الأموي** (40 هـ - 132 هـ / 660- 749م) فقد أصبح لمنطقة شرق الأردن أهمية خاصة، حيث ساندت القبائل معاوية بن أبي سفيان، كما وقفت إلى جانب الفرع المرواني ودعمت موقفهم، وأقام الخلفاء قصورهم في البادية الأردنية، وكانت عمان وجرش مراكز لضرب النقود الأموية، وبسبب اهتمام يزيد بن عبد الملك بالشعر والأدب وفد الشعراء إلى زيزياء والموقر والقسطل، ومنهم: جرير، والفرزدق، والأخطل، وكثّير عزة، و قضى يزيد جزءًا من خلافته في بيت رأس وإربد حيث توفي هناك، كما تذكر بعض الروايات أن الأمير الأموي محمد بن عبد الملك بن مروان اتخذ من بلاد عجلون دار إقامة له في قرية راسون، ويبدو أن اهتمام الأمويين بامتلاك الأراضي واستصلاحها كان سببًا في اتخاذهم الضياع في هذه المنطقة الغنية، وإقامتهم فيها، كما أن قربها الجغرافي من العاصمة دمشق يعزز هذا الاهتمام .

ومع أنه لم يتم العثور على أخبار كثيرة لمنطقة عجلون في صدر الإسلام وفي **العهد العباسي**، حيث انتقل مركز الدولة إلى المشرق، وأصبحت بغداد هي العاصمة، وابتعد الاهتمام الرسمي عن بلاد الشام، لكن منطقة عجلون ظلت تتمتع بأهمية خاصة بسبب ربطها لجنوب بلاد الشام مع دمشق، وموقعها من طريق الحج، فهي الممر من بلاد الشام إلى الحجاز، وتمر بها طرق التجارة الدولية من خلال المحطات إلى دمشق وفلسطين ومصر.

خضعت بلاد عجلون طوال العهد العباسي وفي مرحلة الدويلات المستقلة للأوضاع السياسية والإدارية والاقتصادية التي سادت بلاد الشام كلها، ولا تَرد الأخبار الوافية للمنطقة طوال سيطرة الدويلات المستقلة على بلاد الشام، إلا أن عجلون تمتعت بمكانة خاصة مع انهيار دولة الفاطميين في مصر وقيام الدولة الأيوبية، ومع تزايد حدة الصراع مع القوى الغازية لبلاد الشام من المغول والفرنجة .

بلاد عجلون في مرحلة الصراع مع الغزاة:

سيطر سلاجقة الشام في دمشق على بلاد عجلون، في عهد الأتابكيات، وقد عرفت المنطقة في مصادر العهد الفاطمي باسم (جبل بني عوف) ، وكانت قبائل من قضاعة ومن بني وهران قد استقرت في جبل عجلون في فترة الخلافة الفاطمية (297- 567 هجري/ 909- 1171م).

وسيطر بنو عوف على الجبل، وأصبحت المنطقة تنسب إليهم لبأسهم وتحكمهم بالطرق التجارية، فالجبال الشرقية تطل على منطقة الغور الخصبة الغنية بالموارد والمياه، كما أنها تصل إلى نهر اليرموك شمالاً وإلى

نهر الزرقاء جنوباً، وتعرف بأرض سواد الأردن، الشهيرة بإنتاج الزيتون والحبوب والعنب وصناعة الخمور، وقد وصف السمعاني (ت 562 هـ/1166 م) أرض السواد بأنها المنطقة التي يحصل منها أهالي دمشق على الغلال والطعام ، فضلًا على مرور الطرق التجارية الدولية فيها، وطريق الحج المتجهة إلى الحجاز، مما يجعلها عرضة للمطامع والغزاة، ومنهم المغول والفرنجة، ومع أن المغول لم يدمروا أرض عجلون ، لكن أهالي حواضر بلاد الشام، ومنها: دمشق هربوا من وجه المغول إلى منطقة عجلون حسب ما تشير مصادر المرحلة .

صراع سلاجقة دمشق والفرنجة على عجلون :

يرتبط هذا الصراع بغزو الفرنجة للمنطقة، طمعاً منهم بخيرات بلاد سواد الأردن، وللسيطرة على طرق القوافل التجارية ما بين بلاد الشام وحوران إلى فلسطين، وذكرت مصادر المرحلة ان الفرنجة هاجموا سهل حوران عام 500 هـ / 1107 م ووصلوا جبل عوف، فتحرك أمير دمشق طغتكين، ووصل منطقة السواد حتى جبال السلط، ونتيجة ضغط الفرنجة على المنطقة تم الاتفاق بين ملك بيت المقدس بلدوين الأول والأمير طغتكين حاكم دمشق على اقتسام واردات جبل بني عوف والسواد، فيما عرف بنظام "المناصفات"، بحيث تقسم أرزاق المنطقة إلى ثلاثة اقسام، ثلثها للفرنجة، وثلثها لأمير دمشق طغتكين، ويبقى الثلث الأخير للأهالي، ويبدو أن الفرنجة استطاعوا السيطرة على طريق القوافل ما بين دمشق وفلسطين مرورًا بحوران وأرض السواد، وزادوا نصيبهم من الموارد من جبل عوف وإقليم السواد إلى النصف، وكانت إدارة المنطقة مشتركة بين المسلمين والفرنجة في مناطق (المناصفات)، وظلت المنطقة تراوح بين سيطرة الفرنجة وسلاجقة دمشق ما بين سنوات 508 هـ / 1114 م، حتى مجيء صلاح الدين الأيوبي سنة 554 هـ / 1159 م ، وقد اشترك الأمير نور الدين زنكي في المواجهات مع الفرنجة في منطقة جبل عوف.

منطقة عجلون فى العهد الأيوبى :

عاشت عجلون في العصور الإسلامية عصرها الذهبي إبان الحكم الأيوبي(567- 648 ه، 1171-1250م) والمملوكي 1250-1517م واكتسبت عجلون أهمية لموقعها الاستراتيجي وقربها من الأراضي المقدسة حيث أمر السلطان صلاح الدين الأيوبي أحد قادته، وهو عز الدين أسامه ببناء قلعة عجلون عام (580 ه، 1184م) لحماية الإقليم من هجمات الفرنج وحتى تكون همزة وصل ما بين دمشق والقاهرة وفي مواجهة قلعة كوكب الهوى بالقرب من بيسان.

وعلى الرغم من قصر مدة هذه الدولة، لكنها كانت مرحلة حاسمة في حياة المنطقة، وشهدت تغيرًا في القوى، ارتبطت بموقعة حطين الحاسمة (583 هـ/ 118 م)، وبسبب الموقع المتميز لجبل بني عوف، الذي يربط بين دمشق والقاهرة، استكمل الأيوبيون سلسلة القلاع التي تعتبر خط الدفاع الأول عن الدولة في وجه الفرنجة ببناء قلعة عجلون عام 580 هـ / 1184 م على يد الأمير عزّ الدين أسامة الجبلي، لتواجه سلسلة القلاع الحصينة للفرنجة، ومع أن القبائل العربية في منطقة عجلون عارضت بناء القلعة خوفًا من فقدان سطوتهم، لكنهم عادوا وخضعوا للسلطة الأيوبية بضغط كبير من الأمير عزّ الدين، وأصبحت قلعة جبل عجلون تشرف على طريق غور الأردن ما بين كفرنجة وعجلون وجرش، وطريق راجب، وطريق خربة الوهادنة، وطريق فارة (الهاشمية حالياً) واشتفينا وصولًا إلى عجلون، وقامت بحماية الطرق المؤدية إلى البلقاء، ومنعت توسع الفرنجة وسيطرتهم على الطرق .

اتخذ تخطيط القلعة في المرحلة الأولى من البناء الشكل المربع، وهو عبارة عن فناء مطوق بجدران حجرية ضخمة على شكل أسوار على زواياه أبراج مربعة تبرز عن سمت الجدران تحاكي في تخطيطها القلاع

الرومانية التي أنشئت في الأردن في العصر الروماني، مثل: قلعة الأزرق وقصر إبشير وغيرها، ثم أضيف للقلعة في زمن الملك العادل سنة 611هـ/ 1214م، برجين مربعين وآخر على شكل حرف "لـ" كما جرت أعمال تجديد في زمن السلطان صلاح الدين يوسف 1250م، وجرت إضافات أخرى زمن السلطان المملوكي الظاهر بيبرس سنة 662ه/ 1263م.

تعرضت بعض أجزاء من القلعة، وخصوصًا العلوية للانهيار بعد زلزالي 1837م و1927م، وقامت الحكومة الأردنية بإجراء أعمال الصيانة والترميم للقلعة منذ تأسيسها وحتى يومنا الحاضر.

ويبدو أن بناء القلعة أضعف من سطوة القوى المحلية، وعزز موقع الدولة الأيوبية، وأسهم في تأمين خط المواصلات العسكري والقوافل التجارية بين طرفي الدولة في دمشق والقاهرة، وقد استخدمت قلعة عجلون في هذه المرحلة لتأمين وخزن الغلال للجيش وحفظ الأسلحة، وأطلق صلاح الدين يد الأمير عزّ الدين أسامة بإعطائه منطقة عجلون إقطاعًا خاصًا، وبقيت في يده ولم تصبح إداريًا نيابة أيوبية، ومن المعروف أن وفاة صلاح الدين الأيوبي محرر الأراضي من الفرنجة، أضعفت من سطوة الدولة بسبب صراع الورثة على السلطة ، بدءًا بصراع ولديه الأفضل نور الدين ملك دمشق، والعزيز ملك مصر، وانفصال عجلون عن إقليم السواد الذي أصبح إقطاعًا تابعًا للأمير صارم الدين قايماز.

ومع أن الملك المعظم عيسى (615 هـ - 624 هـ / 1218 م – 1227 م) حاول تعزيز سلطته على عجلون، وعين عليها الأمير عزّ الدين أيبك المعظمي، وأوعز له بإضافة برج جديد على القلعة ، إلاّ أن المنطقة لم تحظ بالاستقرار الإداري طوال العهد الأيوبي بسبب المنازعات العائلية أولًا، والتهديد الفرنجي ثانيًا ، ومع ذلك فقد شهدت عجلون أواخر عهد الأيوبيين في أيام الملك الصالح نجم الدين أيوب بناء **مسجد عجلون الكبير** عام 645 هـ / 1247 م والذي ما يزال معلمًا حضاريًا .

كما ان السلطان الناصر صلاح الدين يوسف جدّد البرج الشمالي الشرقي من القلعة، ووثق هذا التجديد بلوحة حجرية مثبتة على الجدار الجنوبي للبرج، في الوقت الذي بدأ تهديد المغول يعم المنطقة، فقد هاجموا دمشق سنة 658 هـ / 1260 م ، فترك الملك الناصر يوسف دمشق ولجأ إلى قلعة عجلون مع أهله وجواريه، ثم توجه هارباً إلى قلعة الكرك، فتعقبه المغول وقبضوا عليه، وأحضروه إلى قلعة عجلون بعد تدميرهم لقلاع عمان والسلط وزيزياء، وأمر المغول الملك الناصر أن يطلب من حامية قلعة عجلون فتح باب القلعة، فدخلها المغول وخربوها ودمروا الأبراج كما ذكر المؤرخ ابن شداد، وسجنوا الملك الناصر، وأصبحت المنطقة تحت سطوة المغول، ولكن هزيمتهم في معركة "عين جالوت" على يد المماليك عام 658 هـ / 1260 م ، أنهت فترة الخراب الكبير الذي شهدته بلاد الشام، وأصبحت المنطقة تحت المماليك، ودخل الأمير قطز عجلون، وأعاد عمارة القلعة، وبدأ مع المماليك التنظيم الإداري والعمراني، والاهتمام بالتجارة الداخلية والخارجية. والى الجنوب الغربي من عنجره وعلى مسافة 5كم، تقع خربة البدية والتي سميت بهذا الاسم لاستخدام البد (الشكل الحجري الأسطواني)، وأقامت جامعة اليرموك-كلية الآثار والانثروبولوجيا بالتعاون مع دائرة الآثار العامة عام 1997م، بإجراء تنقيبات أثرية بالموقع أسفرت عن الكشف عن كنائس بيزنطية، أكبرها الكنيسة التي بنيت وفق التخطيط البازيليكي وتزين أرضيتها فسيفساء تحمل زخارف ذات أشكال: هندسية وحيوانية ونباتية، وكتابة تسجيلية باللغة اليونانية تشير إلى تاريخ البناء سنة 632م.

كما تم الكشف عن مسجد بني في العصر الأموي المبكر، وهو مربع الشكل صغير المساحة يتألف المنبر من ثلاث درجات وجلسة ومحراب مجوف على شكل حنية نصف دائرية ويعد من أقدم المساجد في عجلون، كما تم الكشف عن أبنية وصهاريج مياه وقبور مقطوعة في الصخر ترجع لفترات تاريخيه مختلفة.

بلاد عجلون في عهد المماليك 684- 923 هجرية/ 1250 – 1517 م) .

التفت المماليك منذ بداية دولتهم إلى التنظيم الإداري، لترميم آثار التدمير الذي خلفه الغزو المغولي، ولتهيئة البلاد لتنشيط التجارة وحماية القوافل التجارية المحلية والخارجية، وتأمين قافلة الحج الشامي والمصري، ولمعرفتهم بأن منطقة عجلون تمثل حلقة اتصال بين مصر مركز الدولة، وبلاد الشام، والحجاز، فقد جعلوا من عجلون نيابة تتصل بدمشق، وحدد المؤرخون والجغرافيون حدود هذه النيابة، وهي تمثل حدود جبل عوف، وتقع ما بين وادي الزرقاء من القبلة، ومن الغرب الغور، ومن الشرق تنتهي حدود نيابة عجلون ببلاد الحيانية وهي من أعمال عجلون، ومن الشمال بلاد السواد، وتمتد إلى البرية شرقًا، وفي تحديد لأحد الجغرافيين اعتبر نيابة عجلون المنطقة الواقعة شرق جبل عاملة وعلى بعد مرحلتين(*) من السلط، ونهر اليرموك هو الحد الفاصل بين عجلون ونيابة دمشق، في حين يشكل نهر الزرقاء الحدّ الفاصل بين عجلون والصلت .

قسم المماليك النيابة إلى (أعمال) تتبعها، ومنها مدينة عجلون وهي قاعدة ومركز النيابة، وفيها القلعة، وذكر الرحالة ابن بطوطة (ت سنة 779 هـ / 1377 م) الذي زار عجلون بأن فيها أسواق كثيرة، وهي مدينة حسنة وفيها قلعة خطيرة، يشقها نهر ماؤه عذب، وهذا يفسر وجود جسور وقناطر تخدم المدينة التي توسعت وضمت قيسارية وأسواق وبازار ذكرته مصادر المرحلة، ونظرًا لأهميتها التجارية فقد خدمتها مجموعة من الطرق ومنها الدرب السلطاني ودرب الربض والدرب الملوكي .

أما الأعمال التابعة لنيابة عجلون فهي: عمل الصويت، وعمل حبراص، وعمل مرو، وعمل الباعوثة، وعمل الحيانية، وتتبعها أيضًا أقاليم جرش، وبيت راس، وهذا التقسيم الإداري خدم الأمن وأعطى الدولة فرصة تنظيم التجارة الداخلية والإشراف على التجارة الخارجية أيضًا، لذلك ازدهرت النيابة، وتمتعت المدن القديمة بحالة من الازدهار التجاري، ومنها إربد التي عرف فيها البازار (السوق الكبير)، وفيها محطة للبريد الذي يصل بين دمشق والقاهرة، وساهم النشاط التجاري في ازدهار الزراعة التي ترتبط بالأمن، وذكرت في العهد المملوكي العديد من القرى التي تقوم على الزراعة، ومنها: إيدون والبارحة وتبنه وجمحا وحبكا وحكما والرمثا وزحر وسوم وعرجان والطيبة وكفر الماء وملكا وهام.

ويفهم من المؤرخ أبو العباس القلقشندي(**) أن هذه المناطق الغنية بإنتاجها الزراعي شكلت (أرزاق العسكر والممر إلى الأبواب السلطانية)، ومعنى هذا اعتماد الدولة على الإنتاج الزراعي في المنطقة لإطعام الجيش، ولهذا أعطى سلاطين المماليك اهتمامًا خاصًا بالنيابة، وقاموا بزيارتها ومنهم السلطان الظاهر بيبرس، وكان قد أقام في قلعتها قبل أن يصبح سلطاناً، وأمر بنقل المجانيق وآلات الحصار إلى قلعة عجلون وقلعة الكرك، وكان يحرص على تفقد مراكز البريد بين دمشق والقاهرة، والتي تمر بإربد وزحر، وجاء الاهتمام بمراكز البريد لتأمين خطوط التجارة وقوافل الحج، والتأكيد على الأمن، وقد حرص المماليك على تأمين قافلة الحج، وكلفوا (آل مرا من ربيعة) بحراسة قوافل الحج ما بين حوران والبلقاء، ثم تولت عائلة الغزاوية في قرية صخره هذه المهمة، والتي استمرت معهم حتى العهد العثماني، حيث يمر طريق الحج الشامي من الرمثا إلى الفدين (المفرق)، والضليل والزرقاء وعمان والجيزة ومعان ، وكان يجب حماية القافلة وتأمين البرك ومنع الاعتداء عليها من البدو طوال خط سيرها.

(*)وحدة قيس مسافات عربية قديمة، وهي المسافة التي يقطعها المسافر في يومٍ سيرًا على الأقدام، أو على الدواب سيرا معتادا، و تقدر بـ 24 ميلا، عند الحنفية والمالكية: 44.520كم، وعند الحنابلة والشافعية 89.04كم.

(**)شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي، الشهير بأبو العباس القلقشندي، من أبرز المؤرخين العرب، حيث اشتهر ببراعته في الإنشاء، والأدب، والبلاغة، والفقه الشافعي

حرص السلاطين على متابعة نواب نيابة عجلون، وكانت تصلهم شكاوى الأهالي، فيصدرون المراسيم السلطانية التي تلزم النواب بالعدل، وكان أهالي نيابة عجلون يتوجهون بشكاواهم إلى نائب دمشق، وتبين مصادر العهد المملوكي أن هناك علاقة كبيرة بين أهالي نيابة عجلون وبين حواضر المماليك في كل من دمشق والقدس، حيث وردت أسماء العديد من الشخصيات الفاعلة في الحياة التعليمية وفي إدارة الأوقاف والمدارس لأهالي من قرى نيابة عجلون في كل من دمشق والقدس، ومنهم مَن عمل مدرسًا أو قاضيًا أو مشرفًا على الأوقاف من أهالي إيدون والحصن وجمحا وباعون ودوقره وإربد وغيرها من القرى، وهي إشارة لافتة على دور أهالي نيابة عجلون في الحياة الثقافية في العهد المملوكي، إضافة إلى أبناء حسبان والسلط والكرك والشوبك .

كما حرص سلاطين المماليك وكبار رجالها من الإداريين على تأمين الطرق إلى الأغوار المطلة على نيابة عجلون، نظرًا لاحتكارهم زراعة قصب السكر وإنتاجه وعصره واحتكار بيعه، وعرف عن سلاطين المماليك اهتمامهم بمد نشاطهم التجاري العالمي، بعقد معاهدات تجارية مع الدول الأوروبية ، مما ساهم في نشوء الأسواق والقيساريات (أحد أشكال المنشآت التجارية والحرفية) في كل بلاد الشام ومصر، ومن بينها أسواق وقيسارية عجلون التي كان ينزلها تجار من خارج بلاد الشام .

عرفت نيابة عجلون ظهور زعامة الأسرة الغزاوية، وكان مقرهم في قرية صخرة، وذكر ابن قاضي شهبة أن أمير بلاد عجلون جنوبي جرش وعجلون سار مع أمراء القبائل إلى دمشق، وحلفوا للسلطان المملوكي الناصر برقوق عام 791 هـ / 1388 م يمين الطاعة، لكن العلاقة بين الزعامات المحلية في نيابة عجلون وسلاطين المماليك في القاهرة تفاوتت بين الطاعة والتمرد، ويذكر ابن إياس في كتابه" بدائع الزهور، أن محمد بن ساعد الغزاوي سافر إلى القاهرة أيام سلطنة السلطان قانصوه الغوري وقدم له الهدايا والخيول، وذلك قبل انهيار دولة المماليك بسنوات قليلة، وبقيت الزعامات في نيابة عجلون على ولائها للمماليك عندما أسقط العثمانيون الدولة المملوكية عام 922ه/ 1516 م في بلاد الشام، واستدعى هذا الولاء ارسال حملة لتأديب ابن ساعد الغزاوي .

وفي أواخر أيام المماليك تعرضت المنطقة للكثير من الأحداث الطبيعية والكوارث والأوبئة، ومنها الزلازل الذي أوقع إصابات في الأهالي والعمران في سنوات 702 هـ / 1302 م وفي سنة 716 هـ / 1316 م وأيضًا في سنة 886 هـ / 1481 م، كما تعرضت مدينة عجلون لسيل بسبب الأمطار والثلوج المتراكمة، الذي جرف الأسواق والدور وعلت المياه حتى وصلت سقف جامع عجلون، كما انتشرت العديد من الأوبئة وأكثرها خطرًا الطاعون الذي انتشر في عجلون سنة 748 هـ / 1347 م وأيضًا في سنة 795 هـ / 1392 م، فضلًا على تعرض المنطقة أحيانًا للجفاف وانتشار الجراد الذي كان يضر بالقرى والمزارع ويدفع الأهالي لهجران قراهم .

قبل سقوط الدولة المملوكية بسنوات معدودة، هاجم المغول دمشق عام 803 هـ / 1400 م ونهبوها وقتلوا الكثير من أهاليها، فهرب الناس ولجأ بعضهم إلى عجلون.

ويذكر المؤرخ ابن حجي(*) وهو من أهالي عجلون تفاصيل ما جرى أيام تيمورلنك في بعض انحاء عجلون من نهب وتدمير وأن الأهالي في حبراص هلكوا وهم في المخابئ خوفا من جيوش تيمورلنك ، ويبدو أن هذه الأوضاع التي سادت في أواخر العهد المملوكي من أوبئة وكوارث طبيعية وهجمات من جيش المغول ، ساهمت في اضعاف حال الأهالي ، وسهلت اجتياح جيش السلطان سليم الأول واحتلاله لبلاد الشام عام 922 هـ / 1516 م .

(*)شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن حجي بن موسى بن أحمد السعدي الحُسبانيالأصل (نسبة إلى حسبان)، الدمشقي.

لواء عجلون خلال العصر العثماني (القرن السادس عشر – التاسع عشر الميلادي):

أصبحت عجلون ومناطق شرق الأردن جزءًا من الدولة العثمانية إثر الفتح العثماني لبلاد الشام بعد معركة مرج دابق عام 922هـ/1516م، وتألف سنجق (لواء) عجلون التابع لأيالة (*)الشام من نواحي عجلون، بني علوان، الكورة، القدس، الصلت(السلط)، الكرك، الجولان الغربي، الجولان الشرقي، ناحية الكفارات، ناحية بني كنانة، بني جهمة، بني عطية، بني الأعسر، وناحية جيدور، حيث ضمت عجلون جميع المناطق المعروفة الآن بالمملكة الأردنية الهاشمية، مضافًا إليها أجزاء من فلسطين، وجنوب سوريا (حوران).

وشهد هذا اللواء كثافة في عدد القرى، إذ بلغ عدد القرى المأهولة بالسكان ضمن اللواء (145) قرية و(229) مزرعة، كان من بينها (75) قرية و(53) مزرعة في ناحية عجلون وحدها، والتي شهدت كثافة في الاستيطان نظراً لمناعة موقعها، وخصوبة تربتها، ووفرة مصادر المياه، ويلاحظ أن غالبية القرى والمزارع التي أشير لها في وثائق القرن السادس عشر حافظت على مسمياتها واستمراريتها حتى الوقت الحاضر.

وأسندت الدولة العثمانية إدارة لواء عجلون لشيوخ القبائل البدوية والزعامات الإقطاعية، ومن أبرز تلك الزعامات التي برزت خلال القرن السادس عشر زعامة الغزاوية، وأوكلت الإدارة العثمانية للزعامات الإقطاعية جباية الضرائب والمحافظة على الأمن، وخصصت جزءاً من واردات الضرائب للإنفاق على قافلة الحج الشامي، وتعمير القلاع والبرك، والإنفاق على القوات العسكرية المرافقة للقافلة والموكول لها حماية قافلة الحج، إلى جانب المخصصات التي تدفعها الدولة للقبائل البدوية المقيمة على طريق الحج، لتأمين حماية القافلة.

ويبدو من الوثائق المعاصرة أن مدينة عجلون كانت عامرة آنذاك، ومأهولة بالسكان، إذ تألفت في القرن السادس عشر من أربع محلات (حارات) ويتوزع سكان المدينة والقرى التابعة لها بين المسلمين والمسيحيين، ويشكل المسلمون الغالبية العظمى من السكان.

وانعكس ضعف الدولة العثمانية، وتراجع سلطتها المركزية، وتراخي قبضتها على ولاياتها سلباً على ولايات الدولة ومن بينها بلاد الشام، إذ تعاظمت قوة الزعامات المحلية على حساب قوة الدولة، وساد نظام الالتزام الذي أثر سلباً على الأوضاع السياسية والاقتصادية، وهيمنت البداوة، وارتفعت وتائر الاعتداءات البدوية على القرى الزراعية، وهذا بدوره أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وتناقص أعداد السكان، وسيطرة الزعامات المحلية على منطقة عجلون، فإلى جانب الغزاوية وبنو مهدي الذين سيطروا على عجلون خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وآل العظم الذين تولوا السلطة في دمشق في القرن الثامن عشر، وظاهر العمر الزيداني وأولاده (1159-1189هـ/1746-1775م)، وأحمد باشا الجزار (1189-1219هـ/1775-1804م)، وتحكم الشيوخ المحليين الذين تمتعوا بالاستقلالية في إدارة شؤون مناطقهم مع التبعية الاسمية لباشا دمشق.

(*) تشكل المستوى الإداري الأولي (الأعلى) بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر في الامبراطورية العثمانية.

- ملاحظة: شملت منطقة عجلون في الفترات الاسلامية المبكرة والوسطى إربد والبلدات والقرى التابعة لها.

وفي أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلاديين اقتصرت حدود لواء عجلون على المناطق الشمالية من الأردن ما بين نهري اليرموك شمالًا والزرقاء جنوبًا، وضم اللواء نواحي بني جهمة (البطين) والقرية الرئيسية في الناحية هي قرية إربد، وناحية الكفارات وقريتها الرئيسية (حبراص)، وناحية السرو وقريتها الرئيسية (فوعرة)، وبلاد بني عبيد وقريتها الرئيسية (الحصن)، ومنطقة الكورة، وقريتها الرئيسية (تبنه)، والوسطية، وأما ناحية جبل عجلون فمركزها قلعة الربض، حيث يقيم الشيخ، ثم المعراض

(جرش) وقريتها الرئيسية قرية سوف، ثم منطقة الصويت (الرمثا) إلى الشرق من ناحية بني عبيد، والتي تمتد شمالاً حتى طريق الحج الشامي.

عجلون خلال فترة الحكم المصري (1247-1256ه/1831-1840م) :

تعد فترة حكم محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا مرحلة مفصلية في تاريخ الأجزاء الجنوبية من بلاد الشام ومن بينها شرقي الأردن، إذ وضعت حداً للحكم العثماني الأسمي الذي ساد في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهيمنة النظام الإقطاعي وغياب الأمن، وهيمنة القبائل البدوية، وعودة السيطرة العثمانية المباشرة خلال مرحلة التنظيمات العثمانية، والتي أرست الدولة العثمانية من خلالها عدداً من القوانين والتنظيمات الإصلاحية تمثلت بخط شريف كولخانة عام 1255ه/1839 (*) وخط التنظيمات الخيرية عام 1272ه/1856م وتطبيق قانون الولايات عام 1281ه/1864م، وإصدار القانون الأساسي (المشروطية) عام 1293ه/1876م.(**)

(*)فرمان أصدره السلطان عبد المجيد الأول، وبه بدأت حركة الإصلاحات الواسعة المعرفة بـ "التنظيمات".

(**) أنظمة وقوانين تنظيمية أصدرها السلطان العثماني.

أدخل المصريون خلال حكمهم لبلاد الشام كثيراً من الإصلاحات والمفاهيم التنظيمية الحديثة، فمن الناحية الإدارية ألغيت التقسيمات الإدارية القديمة، وقسمت بلاد الشام إلى مديريات على رأس كل منها مدير يمثل السلطة المركزية فيها، وقسمت المديريات إلى متسلميات (*) على رأس كل منها متسلم يعينه الحكمدار العام في دمشق، وإلى جانب كل متسلم صراف يتولى أمورها المالية، ومباشر لجباية الأموال الأميرية، وناظر لكل قرية للغاية نفسها، وبدأ اتجاه لإشراك الأهالي في الإدارة من خلال المجالس الإدارية التي شكلت لتبادل المشورة، والنظر في الشؤون المحلية لكل متسلمية، ولم تقتصر الإصلاحات على الجهاز الإداري، بل شملت النواحي الاقتصادية، وحل الجيوش الإقطاعية، وفرض التجنيد الإجباري، وتجريد الأهالي من السلاح.

وخلال هذا العهد أصبحت عجلون متسلمية، وعهد بإدارتها لحسن بيك اليازجي، والخواجه موسى فارحي كاتباً للحسابات، وجابياً للضرائب، وأنيطت تبعيتها إلى دمشق، وأصبحت تسمى متسلمية بلاد إربد وعجلون، وأصبحت قرية إربد هي قاعدة الحكم، واستمرت إربد على هذا الحال حتى بعد عودة السلطة العثمانية المباشرة، وحتى نهاية الحكم العثماني لبلاد الشام عام 1918م.

(*)تنظيم إداري، ومفردها متسلمية، والمتسلم هو الشخص الذي يُسير أمور الإيالة في حال غياب الوالي.

وساهمت مجموعة من العوامل في إشعال الثورات وحركات التمرد في كثير من أنحاء بلاد الشام ومن بينها منطقة حوران وعجلون، في مقدمتها الدسائس الأجنبية، وتجريد الأهالي من السلاح، وفرض الضرائب وأساليب الجباية المرهقة، وفرض التجنيد الإجباري، وأعمال السخرة، وشملت حركة التمرد مناطق جبل عجلون، والقبائل البدوية في الأغوار وفي الشرق.

وتزعم الثورة في جبل عجلون الشيخان بركات الأحمد وصلاح العبد الرحمن، ولم تهدأ الثورة بشكل نهائي، إلا بعد الأمان الذي منحه إبراهيم باشا للشيخ محمود الرفاعي زعيم ثورة حوران وعجلون، واستجابة

الدولة لمطالب الأهلين، والقضاء على أسباب التمرد، ومن أبرزها عزل الموظفين الذين أرهقوا الأهالي بأعمال السخرة، والضرائب وأساليب الجباية الجائرة.

عجلون خلال مرحلة التنظيمات العثمانية (1864-1918م):

أثر انهيار الحكم المصري وخروج المصريين من بلاد الشام في شهر تموز من عام 1256هـ/1840م عادت تبعية منطقة عجلون للحكم العثماني، ودخلت المنطقة في حالة من الفوضى وانعدام الأمن بين عامي 1840-1864م وفساد الموظفين الرسميين، وتسلط القبائل البدوية واعتدائها على قرى الفلاحين، وهيمنة مشايخ القرى والإقطاعيين المحليين الذي يعينهم باشا دمشق، ويوكل لهم مهمة حفظ الأمن وجباية الضرائب، وارتبط تاريخ منطقة عجلون بتاريخ المناطق المجاورة في شمال فلسطين وحوران، والدور الذي نهض به الزعيم البدوي عقيلة آغا الحاسي الذي نجح في ملء الفراغ الذي أعقب خروج الإدارة المصرية، والذي فشلت الدولة العثمانية في أن تملأه بسهولة.

وفي هذه الفترة انتقل مركز الثقل في ناحية عجلون إلى قرية كفرنجة، مركز الزعامة المحلية القوية، لتحل محل قرية عجلون، ولم تعد قلعة عجلون مركزًا لإقامة الزعامة كما كان عليه الأمر في السابق، إذ انتقلت إلى قرية كفرنجة مركز إقامة الشيخ أو الأفندي وهو من عشيرة الفريحات، الذي يتبع إداريًا لسلطة الحاكم العثماني المقيم في بلدة إربد.

تعود بداية اهتمام الدولة العثمانية الفعلي بالأجزاء الجنوبية من بلاد الشام، ومن بينها عجلون إلى العام 1267هـ/1851م، عندما أرسلت عدة حملات عسكرية بقيادة قائد جيش عربستان الذي قاد حملة لتأديب القبائل البدوية في قضاء عجلون بسبب تعاظم خطرهم وتزايد اعتداءاتهم على الفلاحين المستقرين، وقدمت اقتراحات لتشكيل قائمقامية(*) جديدة في بلدة علعال، وإقامة قوات عسكرية بصورة دائمة لحفظ الأمن في عجلون وحوران، إلا أن هذه الاقتراحات لم تنفذ، واستمرت منطقة عجلون تحكم من قبل حكام دمشقيين لهم القليل من السلطة في حين يقبض الشيوخ المحليين على زمام السلطة الفعلية، وينوبوا عن الدولة في جباية الضرائب المفروضة على القرى الزراعية.

بدأت الارهاصات الأولى للتغيير الإداري في منطقة عجلون، كما تعكسها الوثائق العثمانية منذ عام 1274ه/1857م، إذ يشار له لواء مستقلاً عن لواء حوران، ويشار إلى أنه يضم جميع المناطق التي يتألف من الأردن حالياً، وهي عجلون مع توابع إربد، بلقاء كرك، وفي العام 1278هـ/1861م قبل تطبيق قانون الولايات العثماني عام 1864 أدمج لواء عجلون مع لواء حوران، وأصبح اللواء الجديد يضم جبل الدروز، حوران، قنيطرة، عجلون مع توابع إربد، بلقاء كرك.

(*)أعلى منصب إداري في الأقضية

وابتداءً من عام 1281هـ/1864م أصبحت عجلون قضاءً يتبع للواء حوران، التابع لولاية سوريا، واستمرت مناطق البلقاء والكرك تتبع إدارياً لقضاء عجلون حتى عام 1283هـ/1866م، إذ اقتصر مسمى قضاء عجلون على إربد وعجلون، وفي عام 1285ه/1868م طرأ تغيير إداري جديد، وهو تشكيل سنجق البلقاء الذي ضم نابلس مع ناحية بني صعب، كرك مع ناحية الطفيلة، والسلط مع ناحية الغور، وأما لواء حوران فضم نواحي جيدور، لجاه، الجولان، إربد وعجلون، جبل الدروز، حوران والقنيطرة.

واستمرت تبعية قضاء عجلون الإدارية إلى لواء حوران حتى نهاية الحكم العثماني عام 1918، واقتصرت حدوده الإدارية على المنطقة الجغرافية الممتدة من نهر اليرموك شمالاً، وحتى نهر الزرقاء جنوباً، ومركزه قصبة إربد، في حين كانت قرية عجلون هي المركز الإداري طوال الفترات السابقة خصوصاً في العهدين الأيوبي والمملوكي.

ويمكن تفسير انتقال مركز الثقل من عجلون إلى إربد بسبب درجة تطورها الاقتصادي، وقربها من مركز لواء حوران، وتوسطها لقضاء عجلون، في حين تقع عجلون في الطرف الجنوبي الغربي من القضاء، ويضاف إلى ذلك توفر الموارد المائية، وموقع إربد على طرق المواصلات، وتعاطف الشيوخ المحليين وولائهم للسلطة العثمانية، كما تشكل قرية إربد حاجزاً يمنع قبائل البدو المقيمين شرقًا من التوغل على حساب القرى الزراعية غربًاً، وبعدها عن مراكز نفوذ الزعامات المحلية القوية، ومنها: آل الشريدة في الكورة، والفريحات في منطقة عجلون وكفرنجة.

التقسيمات الإدارية في الفترة العثمانية:

شاعت في منطقة عجلون تقسيمات محلية، تعد امتداداً لهيمنة الزعامات والأسر المحلية خلال الفترات التاريخية السابقة، وهو تقسيم بقي صداه في ذاكرة الأهالي، وفي الوثائق العثمانية الرسمية، وكتب الرحالة الأوروبيين الذين مروا بالمنطقة.

وهذه التقسيمات أو النواحي هي: "البطين (بني جهمة)، المعراض (جرش)، الصويت (الرمثا)، الكفارات، السرو، بني عبيد، الكورة الوسطية، وجبل عجلون"، إلا أن التقسيم الإداري الذي اتبعته الدولة خلال مرحلة التنظيمات العثمانية كان قضاء عجلون يضم ناحيتين، الأولى: ناحية كفرنجة ابتداءً من عام 1303هـ/1885م، والثانية: ناحية الكورة ابتداءً من عام 1319هـ/1901م ومديرية فخرية مركزها قرية جرش ابتداءً من عام 1310هـ/1892م، كناحية فخرية، وعهد بإدارتها لأحد شراكسة جرش الذي جرى توطينهم في عدة قرى على سيف البادية، وامتداد طريق الحج الشامي، ومن بينها قرية جرش ابتداءً من عام 1884م.

وأسندت إدارة الناحيتين في كفرنجة والكورة إلى مدراء تعينهم الحكومة من خارج أبناء الناحيتين، وضمت ناحية كفرنجة قرى كفرنجة (مركز الناحية) ويتبع لها قرى عجلون: عين جنا، عنجرة، الخربة (خربة الوهادنة)، فارة (الهاشمية لاحقاً)، عرجان، راسون، حلاوة، أوصرة، باعون، صخرة، عبين، عبلين، وغالبية سكانها مسلمون باستثناء قرى عجلون، كفرنجة، عنجرة، عرجان، أوصرة، حلاوة، عين جنا، راجب الذي تقطنها مجموعة من العشائر المسيحية إلى جانب المسلمين الذين أشركتهم الدولة العثمانية في عضوية المجالس الإدارية، ومنحتهم حقوق المواطنة أسوة بالمسلمين خلال مرحلة التنظيمات العثمانية.

شكل قضاء عجلون طوال عصر التنظيمات العثمانية، القضاء الأول بين أقضية لواء حوران سواء من حيث عدد القرى المأهولة، إذ تجاوز عدد قراه (120) قرية، بلغ عدد القرى التابعة لناحية كفرنجة وجبل عجلون (25) قرية، في حين بلغت قرى ناحية الكفارات (11) قرية، وبني عبيد (21) قرية، والسرو (19) وبني جهمة (14)، والكورة (16)، والوسطية (14)، مما يعطي مؤشرًا على كثافة الاستيطان السكاني في عجلون والقرى التابعة لها، وكان قضاء عجلون الأكثر سكاناً بين أقضية شرقي الأردن حتى نهاية العصر العثماني، إذ بلغ عدد سكان قضاء عجلون في أقدم إحصائية متاحة تعود لعام 1289هـ/1872م (1008) نسمة بينهم (708) مسيحيون والباقي مسلمون.

وبلغ عدد سكان القضاء على ضوء إحصاء عام 1914م (61.967) نسمة، بلغ عدد المسلمين منهم (57156) نسمة، أي بمعدل (92.2%) من مجموع عدد السكان، وبلغ عدد المسيحيين الأرثوذكس (4749) نسمة أي بمعدل (7.6%) من عدد السكان.

وأشار هذا الإحصاء إلى وجود (62) نسمة من جنسيات مختلفة لم تحدد، وقدر عدد السكان في قضاء عجلون عام 1915م بـ (61.500) نسمة منهم (31108) ذكور و(33092) إناث، وقدر عدد المسيحيين في أخريات العهد العثماني نحو (6000) نسمة.

إن هذه التقديرات تشير إلى أن قضاء عجلون كان الأكثر سكاناً بين أقضية شرق الأردن الأخرى، إذ بلغ عدد سكان قضاء السلط (37235) نسمة، وقضاء الكرك (19551) نسمة، وقضاء معان (5752) نسمة، في حين كان عدد سكان قضاء الطفيلة (7750) نسمة، وإن تزايد عدد سكان قضاء عجلون مرتبط بلا شك بتحسن الأمن، وتحسن أساليب الإدارة، وقدرة الإدارة العثمانية على توفير الأمن والاستقرار لممارسة النشاط الاقتصادي، وكذلك للهجرات البشرية التي شهدتها المنطقة من مدن دمشق وحوران وفلسطين مما أدى إلى تعزيز الدور الذي نهضت به منطقة عجلون سياسياً واقتصادياً.

ومن المظاهر الإيجابية التي تركت أثرها في أواخر العهد العثماني، إشراك الأهالي في الإدارة من خلال المجالس الإدارية الجديدة، وأرسيت كثير من المؤسسات الإدارية التي استمرت تؤدي دورها بعد تأسيس الإمارة الناشئة عام 1921م، وأسهم تطور وسائل الاتصال والمواصلات من خلال تمهيد الطرق ومد خطوط التلغراف، وإنشاء سكة حديد الحجاز التي ربطت المنطقة بحوران ودمشق شمالًا ووسط الأردن وجنوب وشمال الجزيرة العربية جنوبًاً، وأقضية فلسطين غربًاً، مما ترك أثره الإيجابي على انفتاح منطقة عجلون على ما جاورها، وازدادت مساهمتها في حركة النشاط التجاري، وأفادت منطقة عجلون من تصدير منتوجاتها من الحبوب والحطب والفحم المستخرج من أحراش جبال عجلون، وتصدير زيت الزيتون وغيره من السلع الغذائية عبر السكة الحديدية إلى دمشق، وميناء حيفا ومنه إلى أوروبا، واستقطب هذا النشاط أعدادًا من التجار الشوام الذين نشطوا حركة في التبادل التجاري بين المنطقة وخارجها.

عجلون بين عامي 1900-1921م:

ساءت أوضاع شرقي الأردن عمومًا ومنطقة عجلون خصوصًا، إثر وصول حزب الاتحاد والترقي للسلطة في الدولة العثمانية، بعد عام 1908م وتشددهم في تطبيق المركزية، والتشدد في فرض الضرائب، وأساليب الجباية المرهقة، وفرض التجنيد الإجباري، وعانت منطقة عجلون من الآثار السلبية للحملة العسكرية التي قادها سامي باشا الفاروقي على لواءي حوران والكرك عامي 1908م و1910م، والتي ترتب عليها تكثيف الوجود المركزي للسلطة العثمانية، وإخضاع المنطقة لإحصاء النفوس والتجنيد الإجباري، وتجريد الأهالي من السلاح، وإثقال كاهلهم بالضرائب، ونشرت الدولة سلسلة من المخافر حققت للدولة سلطة مباشرة على المنطقة لم يسبق لها مثيل.

وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى (1914 -1918م) أصدر الاتحاديون عدداً من القوانين الاستثنائية، ووضعوا البلاد تحت الإدارة العرفية، وفرضوا الضرائب الباهظة، وصادروا مخزونات الأهالي من الحبوب والسلع الغذائية، بحجة المساهمة في المجهود الحربي (الإعانة الجهادية).

ولم يكن أهالي قضاء عجلون بمعزل عن التطورات السياسية والفكرية في بلاد الشام والحجاز، وانضوى العديد من الشباب العجلوني الذي نال حظًا من التعليم إلى جانب الحركة العربية المناوئة لسياسة الاتحاديين ممن تلقوا تعليمهم في مدارس ومعاهد دمشق واسطنبول، وانضوى بعضهم ضمن الجمعيات السياسية العربية المطالبة بإنصاف العرب، وإشراكهم في حكم أنفسهم من خلال اللامركزية، والتحق الكثير منهم بجيوش الثورة العربية الكبرى التي قادها المغفور له الشريف الحسين بن علي وأنجاله الأمراء: (فيصل وعبد الله وزيد وعلي)، وساهموا في تحرير الحجاز وبلاد الشام من نير الحكم التركي.

بتاريخ 27 أيلول 1918م انتهت تبعية قضاء عجلون للحكم التركي، وقدم إلى إربد الشريف سعد السكيني الذي عمل على تنظيم شؤون الحكم في قضاء عجلون، وبعد انتهاء الحرب أصبحت منطقة شرق الأردن بما فيها عجلون ضمن ما يسمى بالمنطقة الشرقية الممتدة من معان جنوباً وحتى الحدود السورية التركية شمالًا، والتي أسندت إدارتها للأمير فيصل بن الحسين، وأصبحت لاحقًا تسمى الحكومة العربية الفيصلية (1918-1920م)، وفي 8 آذار من العام 1920 م نادى المؤتمر السوري العام بالأمير فيصل ملكًا على سورية .

واستمرت تبعية عجلون للواء حوران، ومثل قضاء عجلون في انتخابات المؤتمر السوري الشيخ سليمان السودي الروسان، وعبد الرحمن ارشيدات.

وحالت الدسائس الاستعمارية البريطانية والفرنسية دون المضي في التجربة الاستقلالية للدولة العربية، على أثر المؤامرات التي حاكتها الدولتان لإجهاض الحلم العربي بالحرية والاستقلال، ففي اتفاقية سايكس بيكو (1916م) ، ومؤتمر سان ريمو عام (1920م)، وزعت البلاد العربية على شكل انتدابات ففصلت لبنان عن سوريا ووضعتا تحت الانتداب الفرنسي، وكانت العراق وفلسطين وشرق الأردن من نصيب بريطانيا، على أن تتعهد الدولة المنتدبة على فلسطين بتنفيذ وعد بلفور الذي أصدرته بريطانيا في 2 تشرين الثاني عام 1917م والقاضي بإعطاء فلسطين وطناً قومياً لليهود.

عجلون خلال عهد الإمارة (1921-1946م):

على أثر سقوط الحكومة العربية الفيصلية في دمشق، وخروج الملك فيصل بن الحسين من سوريا بتاريخ 1920/7/28م، دخلت شرق الأردن في حالة من الفوضى بغياب السلطة المركزية، باعتبار أن بريطانيا الدولة المنتدبة على شرقي الأردن، لم يكن لديها آنذاك تصور واضح عن كيفية إدارتها، وتأسست عدة حكومات محلية تحت إدارة الزعامات العشائرية والمثقفين الوطنيين من أبناء البلاد، وأرسلت بريطانيا عدداً من الضباط الإنكليز لمساعدة هذه الحكومات في تسيير شؤونها، واجتمع زعماء قضاء عجلون يوم الخميس الثاني من أيلول عام 1920م، مع الميجر سمرست، وقدموا له مذكرة عرفت تاريخيًا باسم "معاهدة مكيس" نسبة للقرية التي اجتمعوا فيها، وكانت أهم مطالبهم في تلك الوثيقة تحقيق أماني الأمة بالاستقلال، ورفض وعد بلفور واتفاقية سايكس بيكو وسان ريمو، وكل ما من شأنه حرمان الأمة العربية من استقلالها، وطالبوا بتكوين حكومة عربية مستقلة تضم لوائي الكرك والسلط، وقضائي عجلون وجرش تحت لواء أمير عربي، ورفض الهجرة الصهيونية إلى شرق الأردن.

وتألفت مجموعة من الحكومات المحلية من بينها: حكومة عجلون، ومركزها بلدة إربد بزعامة القائمقام علي خلقي الشرايري، وألف شيوخ المنطقة من بينهم لجنة عرفت باسم "المجلس الإداري والتشريعي" لمساعدة القائمقام في مهمته، وتقديم المشورة، ومثل منطقة عجلون في هذا المجلس الشيخ راشد الخزاعي.

ولم تكن بريطانيا صادقة في وعودها في منح العرب حريتهم واستقلالهم بعد نهاية الحرب، فكان للدسائس البريطانية والفرنسية، وتضارب مصالح الزعامات العشائرية الدور الأكبر في إجهاض هذه التجربة الجنينية لتكوين سلطة محلية، إذ اتسعت شقة الخلاف، وانشق عدد من المشايخ ليشكلوا حكومات مستقلة عن حكومة عجلون، فتشكلت حكومة دير يوسف في ناحية الكورة بزعامة الشيخ كليب الشريدة، وحكومة ناحية عجلون زعامة الشيخ راشد الخزاعي، وحكومة في جرش بزعامة آل الكايد، ورئاسة محمد علي المغربي، وحكومة في ناحية الوسطية بزعامة الشيخ ناجي العزام، وحكومة في ناحية الرمثا بزعامة الشيخ ناصر الفواز الزعبي.

أصبحت بلدة عجلون مركزًا لحكومة عجلون، وتأسس فيها مجلس بلدي ابتداءً من عام 1920م، وتولى السيد علي نيازي التل إدارتها لأربعة أشهر (1920/9/13-1921/1/21م)، وشكل الشيخ راشد الخزاعي مجلسًا عرف بـ "مجلس العشرة" لإدارة الناحية، وتصديق الميزانية، غير أن ذلك لم يستمر طويلًا، إذ سرعان

ما انهارت هذه الحكومة وغيرها من الحكومات المحلية بمقدم المغفور له الأمير عبد الله بن الحسين، وتأسيس إمارة شرق الأردن في 11 نيسان 1921م.

رحب أهالي شرق الأردن عمومًا، وأهالي عجلون خصوصًا، بمقدم سمو الأمير، وأعلنوا تأييدهم له، واتحدت جميع أقضية شرق الأردن في وحدة سياسية وإدارية واحدة، لأول مرة في تاريخها الحديث في دولة واحدة تحت مسمى إمارة الشرق العربي، وضمت إليها مقاطعتي معان والعقبة في عام 1925م.

وشهدت الإمارة إعادة نظر في التشكيلات الإدارية الموروثة عن الحقبة العثمانية، وأعيد النظر في التقسيمات الإدارية، بحيث قسمت الألوية والأقضية إلى حاكميات، وأصبحت عجلون حاكمية من الدرجة الثانية.

وفي 1927/10/19م أعيد النظر في التشكيلات الإدارية، فأصبحت عجلون بموجب قانون التشكيلات الإدارية الجديد لواء مركزه إربد، ويشمل المنطقة الممتدة من نهر اليرموك شمالًا إلى نهر الزرقاء جنوبًاً، وضم هذا اللواء ثلاثة أقضية هي قضاء إربد، وقضاء جرش، وقضاء عجلون ومركزه بلدة عجلون، وتبع له (25) قرية وعشيرة.

وشهد قضاء عجلون خلال عهد الإمارة عددًا من التغييرات الإدارية، فتم تحويله في 1930/6/1م من قضاء إلى ناحية، ثم أعيد النظر وتحول إلى قائمقامية، ثم مديرية ناحية، ولم يستقر مسماه إلاّ في نيسان من عام 1937م، حيث أعيد استحداث وظيفة قائمقامية قضاء عجلون، وفي 26/حزيران/1945م تم استحداث بلدية في قرية كفرنجة.

عجلون في عهد المملكة:

استمرت التشكيلات الإدارية في قضاء عجلون على ما هي عليه حتى عام 1973م، حيث تم ترفيع قضاء عجلون إلى متصرفية (لواء)، وفي العام 1987م تم استحداث مديرية ناحية كفرنجة، وفي العام 1994م، تم ترفيع لواء عجلون إلى محافظة باسم محافظة عجلون، وفي العام 1996م تم ترفيع مديرية ناحية كفرنجة إلى مديرية قضاء، وفي العام 2000م تم ترفيع قضاء كفرنجة إلى لواء، كما تم استحداث مديرية قضاء صخرة، ومديرية قضاء عرجان.

وتضم محافظة عجلون حاليًا عددًا من المجالس البلدية، وهي:

أولاً: بلدية عجلون الكبرى، وتشمل مناطق عجلون، عين جنا، عنجرة، الروابي، الصفا.

ثانياً: بلدية الشفا وتضم مناطق الهاشمية، حلاوة، الوهادنة.

ثالثاً: بلدية العيون، وتضم مناطق عرجان، راسون، باعون، أوصرة.

رابعاً: بلدية الجنيد، وتضم مناطق صخرة، عبين، وعبلين.

خامساً: بلدية كفرنجة الجديدة، وتضم مناطق كفرنجة، بلاص، السفينة، راجب.

ساهم العجلونيون عبر تاريخهم مساهمة فاعلة في بناء الأردن الحديث، وشاركوا في بناء مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية، وحملوا هموم الوطن وآماله، وقضاياه المصيرية، وبذلوا الغالي والنفيس في رفعته وعلو شأنه، وعبروا عن ولائهم وانتمائهم لقيادته الهاشمية المفداة، ووقفوا إلى جانب الأمة وقضاياها وبشكل خاص قضية العرب المحورية فلسطين وشاركوا بفعالية في مهاجمة المستعمرات الصهيونية على أرض فلسطين، ومقاومة السياسة الاستعمارية الإنكليزية، ويحسب لهم مشاركتهم في معاهدة

مكيس التي عبرت عن مستوى رفيع من الوعي القومي والوطني في تلك الفترة المبكرة، والوقوف إلى جانب قضايا الأمة، وفي مواجهة السياسة الاستعمارية البريطانية والفرنسية.

كما شارك العجلونيون في الأحزاب الوطنية في العشرينات والثلاثينيات، وشارك زعماء عجلون في الأحزاب الوطنية الأردنية، وفي المجالس التشريعية والنيابية، والمؤتمرات الوطنية.

عجلون في ظل اليوبيل الفضي

خلال العقود الثلاثة الماضية في عهد الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله، وأعز ملكه، أولت الحكومة الأردنية اهتمامًا كبيرًا باكتشاف المزيد من المواقع الأثرية في محافظة عجلون أملًا منها في إضافة معلومات جديدة لتاريخ هذه المنطقة، كما قامت بترميم ما هو مكتشف منها، خاصة القلعة وبعضاً من المساجد والكنائس.

وإضافة لهذا العمق التاريخي تتمتع محافظة عجلون بجمالها الطبيعي الساحر، فهي محاطة بالغابات الساحرة، والجبال المرتفعة، والوديان الجارية، والشلالات النابضة بالحياة.

ولا يقتصر جمال عجلون على العمق التاريخي وجمال الطبيعة، بل تتميز أيضًا بثقافة أهلها العالية فهم ما يزالوا يحتفظون بوحدتهم الأخوية وبتقاليدهم وعاداتهم الواحدة مع تنوع معتقداتهم الدينية، وغناها بالتراث والمحافظة عليه.

ولمكانة عجلون التاريخية والسياحية قامت الحكومة وبتوجيهات ملكية سامية خلال السنوات الماضية بإنشاء عدد من المرافق السياحية، كالمحميات الطبيعية، محمية غابات عجلون (غابات برقش)، والمسارات السياحية والثقافية، والمنتجعات (منتجع الروس السياحي)، وأخيرًا بناء تلفريك عجلون. وهذه مجتمعة تخلق فرص عمل لأهل المحافظة، كما أنها أصبحت مقصداً هاماً للأردنيين والزائرين للأردن.

وإيمانًا من وزارة الثقافة بضـــرورة إحياء التراث والثقافات التي شـــهدتها عجلون، ونظرًا لنشـــاط مثقفيها والهيئات الثقافية فيها، فقد توّجت عجلون كشـقيقاتها مدينة للثقافة الأردنية، في الحادي عشـر من شـهر كانون الأول سـنة 2012م، حيث تسـلمّت عجلون من شـقيقتها مادبا راية الثقافة لتصـبح بذلك مدينة الثقافة الأردنية العام 2013م.
وتتويجا لهذه الجهود فقد أنشـــأت الوزارة مركز عجلون الثقافي ليكون حاضـــنة ثقافية إبداعية ومحطة أخرى على درب الثقافة والحضارة التي تموضت فيها عجلون منذ آلاف السنين وحتى يومنا هذا.

لجنة كتابة سردية عجلون:

أ.د. زيدان كفافي/ رئيساً

أ.د. هند أبو الشعر/ عضواً

أ.د. عليان الجالودي/ عضواً
د. محمد أبو عبيله/ عضواً

إشراف وتحرير وتدقيق:
. حسين نشوان
. عاقل الخوالدة